دور الزكاة في تحقيق الاستقرار وتحفيز النشاط الاقتصادي
- دراسة حالة مؤسسة الزكاة في الأردن والسودان وماليزيا-
The role of zakat in achieving stability and stimulating economic activity -case study of the Zakat Foundation of Jordan, Sudan and Malaysia-

طيار سناء [*1]، سعيداني سميرة[2]

[1] مخبر الدراسات الاقتصادية في المناطق الصناعية والدور الجديد للجامعة، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر، sana.taiar@univ-bba.dz

[2] مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر، samira.saidani@univ-bba.dz

تاريخ الاستلام: 2022/10/14 تاريخ القبول: 2022/12/10 تاريخ النشر: 2022/12/31

ملخص:

هدفت هذه الدراسة لتعرف على دور الزكاة في تحقيق استقرار وتحفيز النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال دراسة تحليلية لنماذج من المساهمة الاقتصادية للزكاة في الاقتصاديات بعض الدول خلال الفترة 2003-2018، وقد تمحورت إشكالية الدراسة حول إلى أي مدى بمكن للزكاة أن تساهم في تحقيق استقرار وتحفيز النشاط الاقتصادي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الزكاة تؤدي دورا هاما في تحفيز النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار عن طريق عمليتي التحصيل والتوزيع تقديما أو تأخيرا، نقدا أو عينا بحسب الوضع الذي يكون عليه الاقتصاد، وهذا ما أثبتته النماذج والتي ساهمت في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال دعم مختلف المجالات وتمويل المشاريع الإنتاجية.

كلمات مفتاحية: الزكاة، الاستقرار الاقتصادي، تحفيز النشاط الاقتصادي.

تصنيفات JEL: Z190، E630، O15 .

[*] **المؤلف المرسل**

Abstract:

This study aimed to identify the role of Zakat in achieving stability and stimulating economic activity through an analytical study if the economic contribution of Zakat the economies of some countries during the period 2003-2018. The economic activity.

The study concluded That zakat plays an important role in stimulating economic activity and achieving stability through processes of collection and distribution, Advanced or Delay, in cash or in kind, according the state of the economy productive projects.

Keywords: zakat; economic stability; stimulating economic activity.

Jel Classification Codes : Z190, E630, O15.

1. مقدمة:

تعتبر السياسة النقدية من أدوات السياسة الاقتصادية التي لها تأثيرا و دورا فعالا في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي، وذلك لعدة الأسباب من بينها اعتماد السياسة النقدية على نظام المشاركة الإسلامي الذي يتعامل بقاعدة الغنم بالغرم عوض من سعر الفائدة و، وهذا راجع إلى الحد من التقلبات والأزمات التي تشهدها الاقتصاديات وما يترتب عنها من آثار سلبية، وذلك من خلال الأدوات و الأساليب بديلة لنظام الفائدة الربوية تتوافق مع الضوابط الشرعية فعاليتها أكبر من الأدوات التقليدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فنجد أن الزكاة من بين هذه الأدوات النقدية الفاعلة التي يمتلكها الاقتصاد الإسلامي، لها القدرة الذاتية على معالجة التقلبات الاقتصادية و تحقيق الاستقرار الاقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى فهي تمثل موردا ماليا لصالح الفقراء والمساكين يساهم في تحقيق حد الكفاية لهم واستغلال طاقتهم اقتصادية، ومن هذا المنطلق خصصنا دراستنا لبحث إمكانية توظيف الزكاة لتحقيق استقرار وتحفيز النشاط الاقتصادي.

1.1 الإشكالية: مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم الزكاة في تحقيق استقرار وتحفيز النشاط الاقتصادي؟

2.1 الفرضية: وللإجابة على هذه الإشكالية تم صياغة الفرضية التالية:

تؤدي الزكاة دورا هاما في تحفيز النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار عن طريق عمليتي التحصيل والتوزيع تقدما أو تأخرا، نقدا أو عينا بحسب الوضع الذي يكون عليه الاقتصاد.

3.1 أهداف البحث:

تهدف دراستنا لهذا الموضوع إلى تسليط الضوء على ما يلي:

- بيان أن الاقتصاد الإسلامي يمتلك أدوات وأساليب تعالج الأزمات وتحقق الاستقرار الاقتصادي العالمي إذا تم تطبيقها عملياً وفق ضوابطها الشرعية.
- تهدف الدراسة إلى إبراز دور فريضة الزكاة في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال قدرتها على المساهمة في الرفع من الطلب الكلي والعرض الكلي وتحريك عجلة الاقتصاد نحو الأمام.
- إضافة علمية في تحديد وإبراز مكانة الزكاة ودورها مالي والنقدي الذي يجب على المؤسسات الاسترشاد بها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والوقاية من الأزمات.

2.الإطار النظري للدراسة

1.2 **مفهوم الزكاة: يشمل** مفهوم التعريف اللغوي والشرعي والاقتصادي للزكاة:

1.1.2 التعريف اللغوي: معناها في كلام العرب: الزيادة والنماء، فسميت زكاة لأنها تزيد في المال الذي تخرج منه، وتوفره، وتقيه من الآفات، يقال: زكا المال يزكو زكاء: إذا زاد ونمى، ويقال قد زكت النفقة: إذا زادت، وفلان زكيّ. (بن القاسم و الأنباري، 1992، صفحة 176)

2.1.2 التعريف الشرعي :الزكاة هي: "جزء مخصوص من مال مخصوص، بلغ نصابا لمستحقه إن تم الملك والحول غير معدن وحرث. (إسماعيل، 2004، صفحة 5)

3.1.2 التعريف الاقتصادي: تعتبر الزكاة مورد مالي هام، فمن خلالها يتم توفير الموارد اللازمة لتنمية الاقتصادية، حيث يتم مشاركة الأموال السائلة في دفع حركة النشاط الاقتصادي وتمويل المشاريع الاستثمارية، كما أن للزكاة دور كبير في رفع من مستوى الإنتاج وتحسينه الذي يساهم في معالجة ظاهرة البطالة ومحاربتها، كما أنها وسيلة اقتصادية تعمل على إعادة توزيع الثروة الاقتصادية المتمثلة في حصيلة الزكاة التي يتم توزيعها على محدودي الدخل في المجتمع.

ويمكن القول أن الزكاة عبارة عن أداة اقتصادية لها دور تمويلي والاستثماري و توزيعي، يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و تحقيق الرفاه الاجتماعي.

2.2 مفهوم الاستقرار الاقتصادي : لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالاستقرار الاقتصادي، فمنهم من عرفه على أنه السعي إلى تحقيق هدفين أساسين هما استقرار التشغيل

الكامل(التوظيف الكامل)، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار لتفادي كل من حالات الكساد وحالات التضخم (عجلان، 2019، صفحة 74)، كما يعرف البعض أيضا بأنه الاستخدام الكامل للموارد دون أن يتعرض الاقتصاد لهزات اقتصادية أي دون تقلبات أو أزمات كبيرة و ارتفاع في المستوى العام للأسعار، لتصبح مشكلة الاستقرار الاقتصادي هي العمل على مقاومة التقلبات الاقتصادية التي تنتاب الاقتصاد عن طريق السعي إلى احدث تغيير كبير في هيكل الناتج ومكوناته (توبين، خلفاوي، و مادي، 2019، صفحة 236)، ومما سبق يمكن القول أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيين هما:

- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة؛
- تحقيق درجة مناسبة من استقرار في المستوى العام للأسعار.

3.2 مفهوم تحفيز النشاط الاقتصادي: هو التدخل في النشاط الاقتصادي حتى يتحقق التشغيل الشامل وبالتالي التوازن الاقتصادي الكلي. كما للدولة أن تتدخل لتنشيط الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار باتخاذ تدابير من شانها أن تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الوطني للفائدة الطبقات ذات الدخل المحدود، والقيام بالمشاريع اقتصادية يمكن من خلالها توفير مناصب شغل وبالتالي توفير مداخل لفائدة العمال (بحيري، 2018، صفحة 160) ، كما يمكن القول أنه هو تشجيع النشاط الاقتصادي وذلك من خلال تطبيق أدوات السياسات الاقتصادية المتمثلة في الساسة المالية والسياسة النقدية وذلك في فترات الركود والانكماش الاقتصاد، وغالبا ما تستخدم هذه أدوات لتنفيذ الحوافز الاقتصادية متمثلة في خفض أسعار الفائدة وزيادة الإنفاق الحكومي.

3. دور الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي :في ظل المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها معظم النظم الاقتصادية مثل حالات التضخم والانكماش، يمكن استفادة من أداة الزكاة كونها نظام اقتصادي كامل متكامل قادر على توفير الحلول المناسبة لهذه المشاكل الاقتصادية، فهي تعتبر من الأدوات النقدية الفعالة التي تتمتع باستقرار ذاتي، مما يمكنها من ضبط التضخم وعلاج حالات الانكماش.

1.3 في حالة التضخم :يمكن أن تساهم أداة الزكاة من ضبط والحد من التضخم من خلال عدة أساليب وطرق، فالزكاة الأهداف اجتماعية واقتصادية هامة، من بين هذه الأهداف إمكانية المساهمة في

ضبط والتخفيف من أثار التضخم وتحقيق الاستقرار المطلوب، وتكون معالجة الزكاة لحالة التضخم من خلال عدة سبل وهي كالتالي:

- **دعم القطاعات الإنتاجية المتنامية:** يؤدي تزايد الطلب الفعال على إحدى المنتجات السلعية إلى زيادة الاستثمار في هذا القطاع وزيادة الطلب على عوامل الإنتاج، الذي يعكس "من خلال آلية السوق " على ارتفاع أسعار هذه العوامل. وينتقل ارتفاع الأسعار إلى منتجات القطاعات الأخرى التي لا تجد عوامل الإنتاج الكافية لإنتاج الكافية لإنتاج المطلوب منها. وتخفف الزكاة من التضخم؛ نظرًا لأن القطاعات و المؤسسات ذات الكفاءة المتدنية تقع تحت ضغط تخفيض مواردها لكي تخفض من استحقاقها زكاتها، ويؤدي ذلك لتوفير الموارد الإنتاجية للقطاعات المتنامية وبأسعار أقل منها في حالة الاقتصاديَات الوضعية (وضاح، 2011، الصفحات 138-139).

- انتظام انسياب حصيلة الزكاة عند بداية كل حول قمَري، حيث يوفر كميات النقد اللازمة للتداول دون الحاجة إلى لجوء السلطات النقدية لعمليات الإصدار النقدي (عبد اللاوي و جوادي، 2011، صفحة 542).

- **الزكاة وتضخم وجذب الطلب:** تقدم وأن الزكاة تعمل على زيادة الطلب الكلي (الاستهلاكي والاستثماري) في اقتصاد يعمل دون تشغيل الكامل. وعليه فزيادة الطلب لا تؤدي في هذه الحالة إلى التضخم؛ لأن الطلب الإضافي الناشئ عن تطبيق الزكاة يؤدي إلى الناتج الحقيقي والتشغيل، دون أن يؤثَر في الأسعار. ويعلَّل ذلك بأن العرض الكلي قد يكون قادراً – بسب وجود بعض الموارد العاطلة في هذه الحالة – على الاستجابة للتغير في الطلب، وبالإضافة إلى ذلك يؤدي دفع بعض حصيلة الزكاة في شكل سلع عينية، إلى خفض تأثير الزكاة على الطلب الاستهلاكي مما يقَلل من احتمال حدوث التضخم جذب الطلب (السحيباني، 1990، صفحة 194).

- **أثر الزكاة على التضخم بدفع التكلفة:** تعمل الزكاة على تقليل احتمال حدوث التضخم بدفع التكلفة، بحيث الزكاة تستقر استقرارا مباشرا على المكلف، مما يعني أن الزكاة لا تؤدي إلى رفع أسعار المنتجات النهائية عن طريق رفع تكاليف الإنتاج.

- **الزكاة والتضخم القطاعي:** يؤدي تطبيق الزكاة إلى إعادة تخصيص بعض الموارد في المجتمع، وهذا الأثر يؤدي بدوره إلى حدوث تضخم في القطاع الذي أدت الزكاة إلى زيادة الطلب على منتجاته، عندما لا يكون عرض هذه المنتجات مرنا. وتساهم الزكاة في هذا الخصوص في التقليل من حدة التضخم في حالة حدوثه من خلال زيادة مرونة عرض المنتجات الاستهلاكية الكفائية.

- **مكافحة اللولب التضخمي للأجور والأسعار:** ترتفع معدلات الأجور في الاقتصاديات الوضعية تحت ضغط ممارسات نقابات العمال، وتستخدم هذه النقابات مختلف الأساليب لتحقيق مطالبها في رفع

الأجور، بما في ذلك الإضراب عن العمل، فتعتبر هذه الأجور المرتفعة سبب من الأسباب الرئيسة لحدوث تضخم النفقات؛ إذا يقابل ارتفاع تكلفة عنصر العمل البشري رفع المنتجين للأسعار مما يشكل عبئا حديدا على الدخول فيطالب العمال بزيادة عالية، وهكذا ترتفع كل من الأجور والأسعار، ولا تحدث هذه الزيادة إلا إذا صاحبتها زيادة في إنتاجية العمل تعوض الزيادة في الأجر، وهو الوضع السائد لدى الاقتصاديات الإسلامية (قحف، 1979، الصفحات 112-113)، حيث يؤدي فرض الزكاة كنفقة على رأس المال إلى القضاء على البطالة المقنعة والعمل على الاحتفاظ بمستوى التشغيل الذي يتناسب فيه ناتج عنصر العمل و الأجر المدفوع له، ويعزز ذلك ما يسود السوق الإسلامية من تشريعات تمنع الإضرار بالنفس أو المجتمع، وتمنع التجمع الطائفي الذي يفرض أجرا معينا لا تفتضيه ظروف السوق، ويكون من واجب الحكومة توفير الفرصة لحرية الأسواق ومرونة الأجور (وضاح، 2011، صفحة 138).

كما أن للزكاة دورا هاما كالأداة من أدوات النقدية في تخفيف من آثار التضخم من خلال عمليتي الجمع والتحصيل:

- **الجمع النقدي لحصيلة الزكاة:** من أجل التقليل من حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد وصولا لتحقيق المصلحة الحقيقية الهادفة إلى تخفيض حدة التضخم والتقليل من انعكاساته السلبية (قحف، 1979، الصفحات 112-113). ونجد في هذه الحالة أقوالا لعدد من الفقهاء بجواز إخراج القيمة من الزكاة فقد منعها كثيرون وأباحها البعض، وفي كلامهم ما يدل بشكل واضح بأن الجواز والمنع هما بحق المزكي نفسه أما إذا كان ذلك من مصلحة الفقراء، ومصلحة الأمة من مصلحتهم، وكانت الدولة هي التي تقرر الجابية عينا ونقدا، فإن ضوابط أخرى تحددها المصلحة العامة، إلا أن القول الراجح ما ذكره ابن تيمية في قوله: " وما إخراج القيمة للحاجة أو للمصلحة أو للعدل فلا بأس به. (صالحي، 2010، صفحة 50). وبذلك تستطيع الدولة أن تجمع الزكاة نقدا عن جميع الأموال الزكوية. ففي هذه الحالة تستطيع الدولة أن تحجب كميات هائلة من الأموال النقدية عن التداول عن هذا من جهة ومن جهة أخرى توزع الزكاة على المستحقين (التركماني، 1988، صفحة 262)، باعتبار أن ذلك يؤثر تأثيرا مباشرا في محاربة التضخم، كما بإمكان أن تقوم الحكومة بتحديد نسبة معينة بحسب الوضع التضخمي الذي يكون عليه الاقتصاد، كما يمكن أن تقدم على شكل عيني كالسلع والخدمات.

- **الجمع المسبق لحصيلة الزكاة:** تستطيع الدولة أن تلجأ إلى الجمع المسبق لحصيلة الزكاة بغية تخفيض الكتلة النقدية المتداولة للحد من الآثار السلبية للتضخم ويكون ذلك حسب الظروف السائدة ويتم عن طريق التراضي بين الهيئة المشرفة على عمليات الجمع والتحصيل وأصحاب الأموال، أما من ناحية وجوب تقديم الزكاة فإنه يجوز تعجيل الزكاة وأداؤها قبل الحل ولو لعامين. فعن الزهري: انه كان لا يرى بأسا أن يعجل زكاته قبل الحول. وسئل الحسن عن رجل أخرج ثلاث سنين، يجزيه؟ قال يجزيه

(السابق، 1981، صفحة 255). كما نجد أيضا لدى أكثر الفقهاء: متى وجب سبب وجوب الزكاة-وهو النصاب الكامل-جاز تقديم الزكاة قبل حلول الحول، بل يجوز تعجيلها لحولين أو أكثر (القرضاوي، 1973، صفحة 834).

- **التغير النوعي لنسب توزيع الزكاة**: إن توزيع حصيلة الزكاة بين السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية والإنتاجية سيؤدي إلى زيادة العرض الكلي من خلال الإنفاق الزكوي الإنتاجي والاستثماري، وذلك سيسهم في تقليص حدَة الضغوط التضخمية (صالحي و غربي، كفاءة التمويل الإسلامي في ضوء التقلبات الاقتصادية، 2009، صفحة 18).

2.3 في حالة الانكماش:

الركود من المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد، فالزكاة تعتبر من أدوات التي لها دور وتأثير في علاج الركود الاقتصادي وذلك برفع الطلب الكلي، باعتبارها محفز للاستثمار في صورته الحقيقة باعتبار الفائدة في الاقتصاد الإسلامي منعدمة، وتكون مساهمة الزكاة في علاج الانكماش من خلال النقاط التالية (صالحي، أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد الصيرفة الإسلامية ، 2010، صفحة 52):

- **الجمع العيني للزكاة:** قد تلجأ الدولة أحيانا بغية التأثير في الوضع الاقتصادي إلى اللجوء إلى الجمع العيني للزكاة كي لا تؤثر كثيرا في الكتلة النقدية بالانخفاض بمقدار حصيلة الزكاة، وبحسب الوضع السائد ودرجة الانكماشية تكون نسبة الجمع العيني إلى إجمالي الحصيلة.

- **تأخير جمع الزكاة**: قد تلجأ الدولة إلى تأجيل تحصيل الزكاة للتأثير في الأوضاع الاقتصادية السائدة، فقد ثبت أن الرسول الله صلى الله عليه وسلم قد أخرها على بعض الصحابة على أن تبقى دينا عليهم، كما ثبت أن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه كان قد أخرها في عام الرمادة نظرا لتدهور الأوضاع الاقتصادية، وهو تأجيل مؤقت يزول بزوال الظرف الطارئ.

- **دوام دفع الزكاة طوال العام** :أشار الإمام أبو عبيد إلى ذلك فقال ولم يأت عنه صلى الله عليه وسلم أنه وقَّت للزكاة يوماً من الزمان معلوماً، إنما أوجبها في كل عام مرة وذلك أن الناس تختلف عليهم استفادة المال، فيفيد الرجل نصاب المال في الشهر، ويملكه الآخر في الشهر الثاني، ويكون الثالث في الشهر الذي بعدهما، ثم شهور السنة كلها. ومعنى ذلك أن تأثير الزكاة في الحد من الركود الاقتصادي يستمر على مدار العام بالكامل، ويلاحقه إلى أن تختفي مشكلة الانكماش الاقتصادي (مجدي، 2002، صفحة 4).

- **يمكن التعجيل بدفع الزكاة** :إذا كانت موارد الزكاة غير قادرة على مجابهة حال الركود الاقتصادي، فإن بعض الفقهاء لا يرى بأساً في أن يخرج المسلم زكاته قبل حلها بثلاث سنوات، لأنه تعجيل لها بعد وجوب النصاب، ويستشهد أبو عبيد بما رواه الحكم بن عتبة فقال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم على الصدقة، فأتى العباس يسأله صدقة ماله، فقال: قد عجلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: صدق عمي قد تعجلنا منه صدقة سنتين (الترميذي، صفحة 64). نخرج من ذلك امكان تعجيل دفع الزكاة إذا كانت حال المجتمع ماسة إلى الأموال وخصوصاً حاجة المضرورين من الأزمات الاقتصادية ولا شك أن ذلك بغرض المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وكذلك التخفيف من حدة الانكماش الاقتصادي.

4. **دور الزكاة في تحفيز النشاط الاقتصادي:**

تساهم الزكاة في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال قدرتها مساعدة الفقراء والمساكين، الذين لديهم مجموعة من القدرات الكافية لإنشاء مشاريع ذات قيمة مضافة للاقتصاد مما يؤدي إلى مساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، ويمكن القول أن الزكاة تساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال ما يلي:

_**زيادة الطلب الفعال**: للزكاة دور أساسي في زيادة الطلب الفعال نظرا لكون الفئات الفقيرة تتميز بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، وتوفير المال لديهم سوف يزداد الطلب (نعمت، 1988، صفحة 307).

- **تحفيز الاستثمار:** تعمل الزكاة على تحفيز الاستثمار من خلال القضاء على اكتناز الأموال، والمساعدة في الاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال مصارف الزكاة التي لكل منها دوره الخاص في تحفيز وتشجيع الاستثمار، كمصرف الغارمين فإن الزكاة تمكن من له نشاط تجاري أو زراعي أو حرفة من مزاولة نشاطهم، ولقد استفاد الاقتصاد الوطني من وراء استغلال هذه الطاقات العاطلة بتحويلها إلى طاقات منتجة كما أن الدخول التي يحققها الأفراد من مزاولة حرفهم و أعمالهم بفضل سهم الغارمين تنشئ طلباً إضافياً أي زيادة في الإنفاق تؤدي إلى زيادة الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد والحد من الركود الاقتصادي (مجدي، دور الزكاة في علاج الركود الاقتصادي، 2002، صفحة 532).

- **إدماج فئة معينة في مناصب الإنتاج:** وذلك من خلال توفير مناصب عمل جديدة التي تسمح باختصار الطريق للوصول إلى عتبة الادخار، والتي تعتبر هدفا لما بعدها، وهو توفير الأموال

- اللازمة لعملية تمويل الاستثمارات التي تقام بغير أموال الزكاة (علاش، 2006، صفحة 105).

- **إعادة التوزيع الثروة:** تؤدي الزكاة إلى إعادة توزيع الثروة **والمال**، مما يؤثر على مجريات النشاط الاقتصاد الكلي، فإعادة التوزيع هو العودة لتقسيم جزء مما حصل عليه بعض أفراد المجتمع من الثروات والدخول التي اكتسبوها بطرقها وشروطها المشروعة خلال فترة زمنية معينة، فيعاد توزيعه على أفراد المجتمع الآخرين الذي يستحقون ذلك وفقا لشروط تتوفر فيهم، كما قد يمتد نطاق إعادة التوزيع ليشمل إعادة توزيع الثروة كلها (عز الدين، 2004، صفحة 74).

5. نماذج من المساهمة الاقتصادية للزكاة في اقتصاديات بعض الدول:

1.5 المساهمة الاقتصادية للزكاة في السودان:

1.1.5 تطور حصيلة الزكاة في السودان:

حتى نبين تطور حصيلة الزكاة في السودان من سنة إلى أخرى، نعرض الجدول الآتي الذي يوضح نسبة النمو من سنة 2003م إلى سنة 2018م مقارنة السنة م والسنة التي قبلها.

الجدول رقم(01): تطور حصيلة الإجمالية للزكاة في السودان (2003-2018) الحصيلة بمليون جنيه سوداني.

حصيلة الزكاة	السنة	معدل نمو حصيلة الزكاة
190.998	2003	الأساس
240.097	2004	25
271.358	2005	13
314.484	2006	15
357.140	2007	19
392.063	2008	9
445.284	2009	13
497.43	2010	19
592.63	2011	36
807.80	2012	46
1198.63	2013	29
1554.77	2014	34

2100.25	2015	35
2574.06	2016	22
2995.01	2017	16
3554.81	2018	18

المصدر :من إعداد الباحثتين بالاعتماد على التقارير السنوية 2003- 2018، الموقع الرسمي للأمانة العامة لديوان الزكاة.

الشكل رقم 01: تطور حصيلة الزكاة بالسودان خلال السنوات 2003-2018

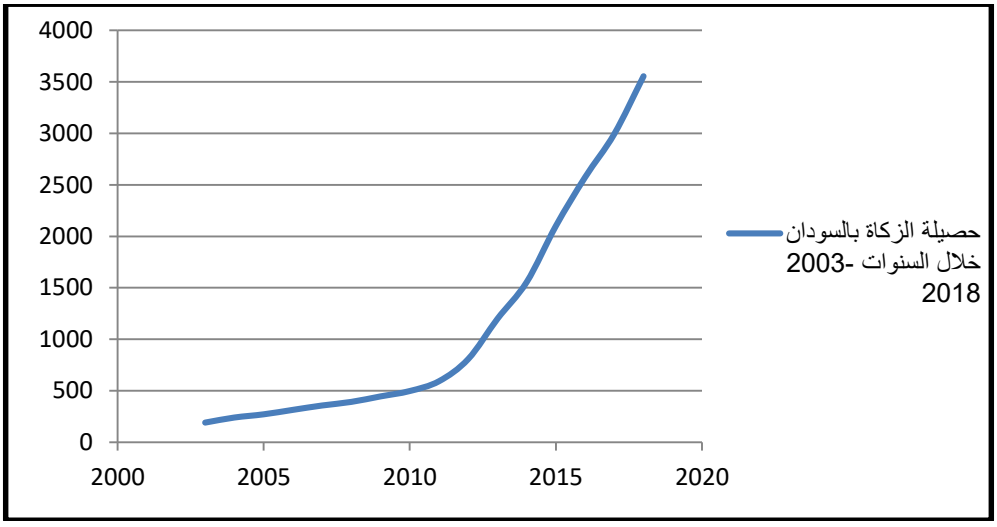

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات جدول رقم (01)

من خلال الجدول رقم(01) والشكل رقم(01) يتضح أن حصيلة الزكاة في السودان شهدت تطورات كبيرة كما حققت نتائج مرضية حيث نجد أنه في سنة 2003 بلغت 190 مليون جنيه في حين بلغت 2.9 مليار جنيه سنة 2018، أما بخصوص معدل نمو حصيلة الزكاة في السودان نلاحظ أنه في زيادة مستمرة بالرغم من انخفاض زيادة سنة 2008 إلا أنها في زيادة مستمرة أغلب سنوات فقد تراوحت ما بين 9 %و36% خلال السنوات 2003-2018، يمكن القول أن هذا ارتفاع راجع إلى عدة أسباب نوضح أهمها في النقاط التالية:

- تطور حصيلة عروض التجارة وحصيلة الزر وع والثمار، خاصة عن نجاح المواسم الزراعية خاصة في سنوات 2004،2011،2012؛
- الاعتماد على الإلزامية في دفع الزكاة لديوان الزكاة السوداني وازدياد خبرة العاملين؛

- عمل ديوان الزكاة السوداني في ظل الإطار مؤسساتي متطور إداريا وتنظيميا سهل جباية الزكاة.

2.1.5 المشاريع والجهات التي ساهم ديوان الزكاة في تمويلها وتقديم الدعم لها:

هناك مجالات مختلفة تم تمويلها من طرف ديوان الزكاة في السودان وقدم لها الدعم سنة 2017 والتي جاءت في التقرير السنوي لديوان الزكاة لسنة 2017، وتتمثل في:

- **تمليك وسائل الإنتاج**: درج ديوان الزكاة على تمليك وسائل الإنتاج باعتبارها الطريقة المثلى لإخراج لأسرة من دائرة الفقر، بدأ التمليك فردي وكان يدر دخلا للأسر الفقيرة، حيث تتنوع المشاريع والوسائل حسب ظروف الأسرة وتكون حسب الأولوية للأسر الأشد فقرا، وتمثلت المشاريع في معدات زراعية تربية الماعز، ضأن ودواجن، رأس مال تجاري وماكينات خياطة وغيرها من المشاريع المدرة للدخل. بلغ إجمالي الصرف خلال العام 2017 مبلغ 27689998 جنيه (النور، 2019، صفحة 75). وأهم الانجازات في هذا المجال:

-**القطاع الزراعي**: تم شراء عدد 3 تراكتورات جديدة ليصبح إجمالي 7 تراكتورات تابعة لديوان، كما قام ديوان الزكاة بتوزيع 1072 محراث بلدي بالديوان وتمليك الأسر أبقار حلوب، كذلك مشروعات تربية الماعز والضأن بحيث بلغ إجمالي المستفيدين 2500أسرة.

- قطاع النقل: قام الديوان بشراء وسائل حركة للمعاقين حيث بلغ عدد المستفيدين 164 وتم توزيع مواتر منتجة بمبلغ 9.130 جنيه في مجال المشاريع الجماعية.

- **قطاع التعليم**: قام ديوان الزكاة بتسديد كفالة الطالب الجامعي كل شهر بحيث قدر عدد طلاب 1738 طالب بمبلغ 100 جنيه شهريا. أما بالنسبة لطلاب مرحلتين الأساسي والثانوي لعدد 1368 طالب مستفيد، تم تقديم دعم لتعليم قبل المدارس ومؤسسات التعليم لعدد 170 مؤسسة.

- **القطاع الصحي**: قام ديوان الزكاة بتسديد مجموعة من استحقاقات ومصروفات للأسر الفقيرة، فقد تم سداد استحقاق التأمين الصحي لعدد 711717 أسرة والحالات العاجلة لعدد 22415 مستفيد، كما قام بتسديد مصاريف العلاج المباشر وتتمثل في دعم الوصفات العلاجية والتي قدرت ب 3123 مستفيد.

كما قام الديوان بتقديم الأمانات والمساعدات النقدية والعينية للعجزة والمساكين لعدد 144300 أسرة خلال عام 2017.

2.5 المساهمة الاقتصادية للزكاة في الأردن:

1.2.5 تطور حصيلة الزكاة في الأردن:

حتى نبين تطور حصيلة الزكاة في الأردن، نعرض الجدول الآتي الذي يوضح تطور حصيلة الزكاة من سنة 2014م إلى سنة 2018م

الجدول رقم (02): تطور حصيلة الإجمالية للزكاة في الأردن 2014-2018 الحصيلة بالدينار.

السنة	2014	2015	2016	2017	2018
حصيلة الزكاة	21.747.467	27.347.023	27757.295	185670.68	22483541

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على التقارير السنوية 2014- 2018، الموقع الرسمي لصندوق الزكاة: http://www.zakatfund.org

الشكل رقم 01: تطور حصيلة الزكاة بالأردن خلال السنوات 2014-201

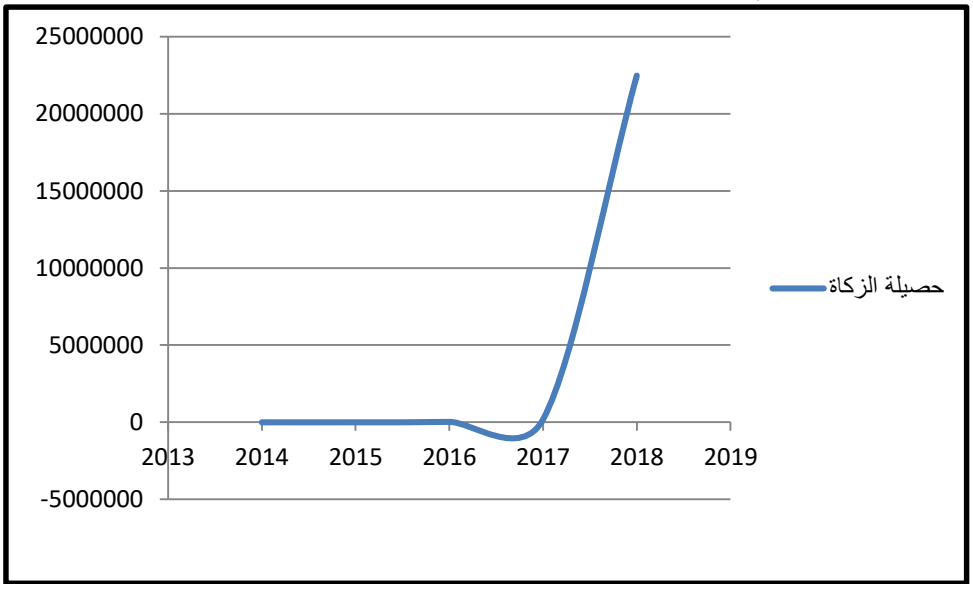

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات جدول رقم (02).

من خلال الجدول رقم (02) والشكل رقم (02) نلاحظ زيادة طفيفة للحصيلة الزكاة خلال سنة 2015 لتنخفض سنة 2016، ثم ترجع الحصيلة الزيادة خلال 2017 و2018، مما سبق يمكن القول آن تحصيل الزكاة في الأردن ضعيف وهذا راجع إلى مبدأ طوعية تحصيل الزكاة وهو من أسباب ضعف حصيلة الزكاة.

2.2.5 المشاريع والجهات التي ساهم صندوق الزكاة بالأردن في تمويلها وتقديم الدعم لها:
يقوم صندوق الزكاة ولجانه بتنفيذ المشاريع التأهيلية المنتجة، بهدف مساعدة الفقراء، بمشاريع خيرية استثمارية، تعود عليهم بما يمكنهم من العيش بكرامة وتغنيهم عن السؤال، كما تعمل على التنمية الاقتصادية في المجتمع، وقد تم صرف مبلغ 283338دينار في هذا المجال، حيث تم تأهيل 140مشروع-أسرة ضمن برامج التأهيل. بمكن القول أنه يوجد نوعين من المشاريع وهي (والإعلام، 2018، الصفحات 20-21):

- **المشروعات الزراعية والإنتاج الحيواني**: تشمل هذه المشروعات، ثمانية أنواع من المشاريع الإنتاجية المختلفة، تقوم على أساس استثمار الجهد الكامن لدى الأسر ن الفقيرة في المنزل الريفي، ولا تتطلب هذه المشاريع أية معدات وآلات لغايات الإنتاج، وتعتبر تكلفة إنشائها قليلة مقارنة بالمشاريع الأخرى كما تدر دخلا ثابتا ومستقرا، وتتمثل هذه المشروعات في مشروعات تربية الأبقار الحلوب، مشروعات تصنيع مشتقات الحليب، مشروعات تربية الدجاج البياض، مشروعات تربية الماعز الشامي مشروعات تربية النحل، مشروعات تصنيع مشتقات الخضار والفواكه من مخللات ومربى، مشروع قارب الصيد، مشروعات الحدائق الخضرية من الأعشاب الطبيعية كالزعتر والميرامية والبابونج..الخ.

- **المشروعات الصناعية الصغيرة والحرفية التقليدية**: وتشمل هذه المشروعات، على عشرة أنواع من المشاريع المختلفة، تقوم على أساس القدرات والمهارات المهنية والحرفية للأفراد والأسرة الفقيرة، ويتطلب العمل في بعض هذه المشاريع، توفير بعض الآلات والمعدات الصغيرة، بتكلفة قليلة ومعقولة.

كما أن إنتاج هذه المشاريع يمثل طابعا حضاريا وتراثيا، مما يسهل مهمة تسويقية، خاصة في المجالات السياحية، ولذلك يمكن اعتبار هذه المشاريع ذات جدوى اقتصادية مناسبة، ولا يحتاج تنفيذها إلى أيدي عاملة كثيرة، ويكن للفرد الواحد أن يقوم بتنفيذ أي من هذه المشاريع، كما أن المواد الخام الداخلة في العملية الإنتاجية، تعتبر أسعارها معقولة ومتوافرة في الأسواق المحلية. وتتمثل هذه المشروعات في: مشروعات حكاية الملبوسات، مشروع التريكو والتطريز، مشروع التحف التراثية، مشروع تشكيل الرمال الملون في الزجاج، مشروع الرسم على الخزف والزجاج، مشروع النباتات الصناعية وتنسيق الزهور، مشروع صناعة الأواني الفخارية، مشروع أطباق القش، مشروع التجنيد العربي للفرش.

3.5 المساهمة الاقتصادية للزكاة في ماليزيا:

1.3.5 تطور حصيلة الزكاة في ماليزيا: يوضح الجدول الاتي تطور حصيلة ومعد نمو الزكاة في ماليزيا خلال فترة 2003-2018.

الجدول رقم(03): تطور حصيلة الإجمالية للزكاة في ماليزيا) 2003-2018) الحصيلة بمليون رنجيت.

حصيلة الزكاة	السنة	معدل نمو حصيلة الزكاة
408.43	2003	الأساس
473.27	2004	15.86
573.09	2005	21.09
670.064	2006	16.92
806.28	2007	20.32
1038.09	2008	28.75
1196.87	2009	15.21
1363.77	2010	13.94
1641.11	2011	20.34
1927.35	2012	17.44
2258.02	2013	17.15
5329.15	2014	57.63
5576.44	2015	4.64
5806.90	2016	4.13
6151.99	2017	5.06
6512.28	2018	5.85

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على التقارير السنوية عن الزكاة في ماليزيا 2014- 2018، الموقع الرسمي لزكاة في ماليزيا www.pzz-maiwp.com .

الشكل رقم 01: تطور حصيلة الزكاة بماليزيا خلال السنوات 2003-2018

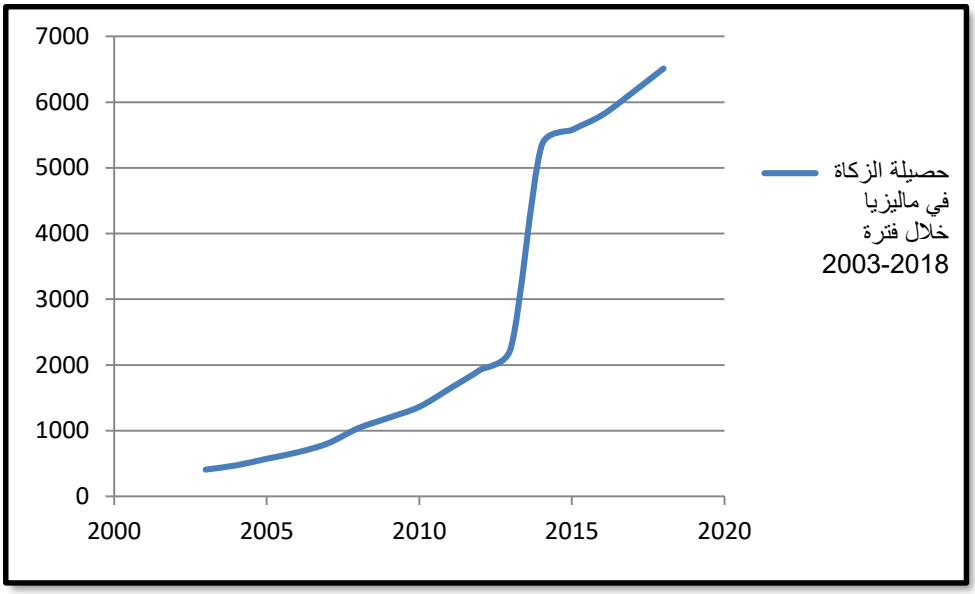

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات جدول رقم (03).

من خلال الجدول رقم (03) والشكل رقم (03) نلاحظ تنامي حصيلة الزكاة خلال فترة 2003-2013 بمعدل نمو في حدود 20%، وفي سنة 2014 تزايدت حصيلة الزكاة بمعدل نمو 57.63% وهذا راجع لمجموعة من أسباب أهمها استحداث وتطوير آليات تحصيل وتوزيع الزكاة خاصة تطوير وسائل الدفع، التركيز على الإشهار لحملة تحصيل الزكاة وهذا أدى إلى زيادة معدل نمو الحصيلة في هذه الفترة.

2.3.5 مساهمة مؤسسة الزكاة في ماليزيا في تمويل ودعم المشاريع الاقتصادية:

تقوم مؤسسة الزكاة في سلا نجور ببرنامج أطلق عليه اسم برنامج تنمية الأمة من خلال أصناف الزكاة.

حيث قسمت هذه البرامج إلى (رحال و خبيزة، 2012، الصفحات 18-19):

- **برنامج التنمية الاجتماعية:** ويكون عن طريق المساعدة في بناء المنازل والكراء والترميم وكذلك لجنة الضروريات التي تهتم بتقديم الأطعمة والإعانات.

- **برنامج التنمية الاقتصادية:** يتم توزيع وذلك من خلال المساعدة بتقديم رأس المال بحيث يعطي رأس المال للتجارة، تربية الأسماك، الزراعة، أو لفتح محلات للبيع، أو مطاعم أو غسيل السيارات.....الخ وتعطي هيئة الزكاة للمستثمر المستحق للزكاة ما مقداره (500RM) إلى

(5000RM) كرأسمال للفقير أو المسكين ليقوم بنشاط تجاري، ولا يرد رأس المال المعطى في شكل قرض إلى هيئة الزكاة.

- **الورشات والتدريبات والمهارات:** حتى يتمكن الحرفي من مزاولة نشاطه تقوم هيئة الزكاة بإنشاء ورشات لمزاولة الأنشطة (تجارية، زراعية، الخ) والتدرب عليها.

- **مشاريع اقتصادية جماعية:** إذ تقام مشاريع صناعية أو إنتاجية بشكل جماعي بين الأفراد المستحقين للزكاة.

- **برنامج التنمية التعليمية:** توفير المستلزمات الدراسية.

- **برنامج التنمية الإنسانية:** تنظم دورات لتحسين العبادة، ومحاضرات دينية.

- **تنمية المؤسسات الدينية:** تبنى المؤسسات الدينية وترمم لتحافظ على أدوارها مع العلم أن توزيع الزكاة في ماليزيا يكون على كل الأصناف، وتعطى الأولوية حسب القدرة والحاجة.

6. **خاتمة:**

أردنا من خلال هذه الدراسة تأثير الزكاة على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، والدور الذي تؤديه في تحقيق الاستقرار الاقتصادي كأداة من أدوات السياسة النقدية توسعية أو انكماشية، وذلك من خلال الجمع النقدي أو العيني للزكاة أو الجمع المسبق أو تأجيل تحصيلها، أو من خلال تنويع صرفها على الموارد المختلفة بحسب وضعية النشاط الاقتصادي، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

1.6 نتائج الدراسة:

- تعتبر الزكاة أداة استقرار ذاتية تقوم بحركة مستمرة داخل النظام الاقتصادي، وتعمل على الحد وعلاج التقلبات الاقتصادية؛
- الزكاة يمكن أن تؤدي دورا هاما في ضبط وعلاج مشكلتي التضخم والركود؛
- تعتبر الزكاة أداة فعالة في إعادة توزيع الدخل وفق الأوليات والحاجيات والعمل على مزج العناصر الإنتاجية بكفاءة، مما يؤدي ذلك إلى تحقيق التوازن بين المعروض السلعي والنقدي والذي بدوره يؤدي إلى الحد من التضخم؛
- تقوم الزكاة بتحفيز وتشجيع استثمار وذلك من خلال تخصيص أكبر الحصة لسهم الغارمين، وبذلك تنشئ طلباً إضافياً أي زيادة في الإنفاق تؤدي إلى زيادة الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد والحد من الركود الاقتصادي؛

- مساهمة كل من السودان الأردن وماليزيا في تحفيز نشاط اقتصاداتهم من خلال دعم مختلف القطاعات وتمويل المشاريع الإنتاجية.

2.6 اقتراحات الدراسة: من خلال النتائج المتوصل إليها في الدراسة نقترح ما يلي:

- تشجيع وتوعية جميع شرائح المجتمع الإسلامي والمؤسسات الاقتصادية على ضرورية تفعيل فريضة الزكاة كونها فريضة الأولى في الاقتصاد الإسلامي؛

- توجيه الزكاة كأداة لتحفيز النشاط الاقتصادي إلى مشروعات منتجة تدر دخولا؛

- تفعيل دور الزكاة في مساهمة في تفادي حدوث الأزمات التضخمية قبل وقوعها أو حدوثها وتخفيف من حدتها، وبالتالي المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛

- تبادل التجارب والخبرات بين الدول الإسلامية التي تطبق الزكاة سواء كان بإلزامية الدفع أو غير إلزامية من أجل استفادة ودفع عجلة التنمية.

7. قائمة المراجع:

- السيد السابق. (1981). *فقه السنة* (الإصدار 3). بيروت: دار الفكر.
- سنن الترميذي. (بلا تاريخ). كتاب الزكاة عن الرسول الله صلى الله عليه وسلم باب ما جاء في تعجيل الزكاة. *باب ما جاء في تعجيل الزكاة ، 3 (679)* .
- صالح صالحي. (2010). أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد الصيرفة الإسلامية . سطيف: جامعة فرحات عباس .
- صالح صالحي، و عبد الحليم غربي. (2009). كفاءة التمويل الإسلامي في ضوء التقلبات الاقتصادية. قسنطينة: جامعة الأمير عبد القادر.
- صباح عجلان. (2019). دور البنوك المركزية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي في ظل المتغيرات الراهنة(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- عبد الفتاح سليمان مجدي. (2002). دور الزكاة في علاج الركود الاقتصادي. *مجلة الوعي الإسلامي*، (445).
- عبد اللطيف مشهور نعمت. (1988). حول الدور الإنمائي والتوزيعي للزكاة(أطروحة دكتوراه). كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة: جامعة القاهرة.

- عدنان خالد التركماني. (1988). *السياسة النقدية و المصرفية في الإسلام*. لبنان: مؤسسة الرسالة.
- عقبة عبد اللاوي، و نور الدين جوادي. (2011). الزكاة كآلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. *مجلة الواحات للبحوث والدراسات* (12)، الصفحات 531-551.
- علي توبين، حكيم خلفاوي، و محمد ابراهيم مادي. (2019). أثر الإستقرار الاقتصادي على التنمية البشرية في الجزائر. *مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، 22* (2)، الصفحات 233-252.
- فاطمة رحال، و أنفال حدة خبيزة. (2012). دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية ولاية سلانجور بماليزيا. *تثمير أموال الزكاة*. البليدة: جامعة البليدة الجزائر.
- قادة بحيري. (2018). الزكاة ودورها في التنمية الاقتصادية (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير، سيدي بلعباس: جامعة جيلالي اليابس.
- مالك طيب محمد عز الدين. (2004). *اقتصاديات الزكاة وتطبيقاتها المعاصرة*. السودان: المعهد العالي لعلوم الزكاة .
- محمد بن إبراهيم السحيباني. (1990). *آثر الزكاة على التشغيل الموارد الاقتصادية* (الإصدار 1). الرياض: شركة العيبكان للنشر.
- محمد بن محمد بن بشار بن القاسم، و أبو بكر الأنباري. (1992). *الزاهر في المعاني كلمات الناس* (الإصدار 1). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- محمد علاش. (2006). دور الزكاة في تحفيز النشاط الإقتصادي. *مجلة مهعد العلوم الإقتصادية ، 10* (2)، الصفحات 87-108.
- محمد منذر قحف. (1979). *الاقتصاد الإسلامي* (الإصدار 1). الكويت: دار القلم.
- محمد موسى النور النور. (2019). دور ديوان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي في السودان(أطروحة دكتوراه). كلية الدراسات العليا، السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- مدرية العلاقات العامة والإعلام. (2018). *التقرير السنوي 2018*. تاريخ الاسترداد 20 05, 2022، من صندوق الزكاة الأردني: https://www.awqaf.gov.jo

- موسى إسماعيل. (2004). *فقه الزكاة* (الإصدار 2). عمان: دار العثمانية.
- نجيب وضاح. (2011). *التضخم والكساد الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي* (الإصدار 1). دار النفائس.
- يوسف القرضاوي. (1973). *فقه الزكاة(دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة)*. مؤسسة الرسالة.